5

الفصل الخامس

قسمة عائدات النفط في اتفاقات نيفاشا

obeikan.com

obeikan.com

أشارت المبادئ الموجهة لإدارة وتنمية قطاع البترول في اتفاقات نيفاشا التي تم التوقيع عليها في ٩/ ١/ ٢٠٠٥م، إلى الآتي:

- يتفق الطرفان على أن أساس الإطار المحكم، المتفق عليه لتنمية قطاع البترول خلال الفترة الانتقالية يتضمن استغلالاً مستداماً للبترول كمصدر طبيعي غير متجدد متفقاً مع:

(أ) المصلحة القومية والصالح العام.

(ب) مصلحة الولايات / الأقاليم المتأثرة.

(ج) مصالح السكان المحليين في المناطق المتأثرة.

(د) السياسات القومية للبيئة وأسس المحافظة على التنوع الحيوي ومبادئ حماية التراث الثقافي (٣ – ١ – ١، أ، ب، ج، د).

كما أشارت إلى أيلا الاهتمام اللازم لتهيئة المناخ المناسب لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقليص المخاطر، المتصلة بعدم التثبت من نتائج الاستفتاء لتقرير المصير في نهاية الفترة الانتقالية (٣ – ١ – ٣).

كما أشارت إلى تهيئة مناخ اقتصاد كلي مستقر يعزز على استقرار قطاع البترول (٣ – ١ – ٤).

كما اتفق الطرفان على إنشاء مفوضية قومية مستقلة للبترول خلال الفترة قبل الانتقالية وتتخذ قراراتها بتوافق الآراء. (٣– ٢).

كما حددت الاتفاقية أسس تكوين المفوضية ومهامها (٣– ٣ – ٤ – ١). كما أشارت الاتفاقات إلى عقودات البترول الراهنة وتم الاتفاق على الآتي:

(٤ – ١): تعين الحركة الشعبية لتحرير السودان عدداً محدوداً من الممثلين لبحث كل عقود البترول الراهنة وللممثلين الحق في الاستعانة بخبراء فنيين، ويوقع كل

أولئك الذين يحق لهم الاطلاع على العقود اتفاقات بالتزام السرية.

(٤-٢): لا تخضع العقود لإعادة التفاوض.

(٤-٣): إذا رئى أن العقود تتمثل على ما يتسبب في مضار بيئية واجتماعية أساسية تتخذ حكومة السودان الإجراءات العلاجية اللازمة.

(٤-٤): يتفق الطرفان على أن عبارة «العقود الراهنة» تعنى العقود التي تم التوقيع عليها قبل تاريخ توقيع اتفاقية السلام الشامل.

(٤-٥): الأشخاص الذين تنتهك عقود البترول حقوق ملكيتهم للأرض، يحق لهم التعويض، وعند إثبات بموجب إجراء قانوني صحيح يكون أطراف العقد ملزمين بتعويض الأشخاص المعنيين بقدر حجم الضرر الواقع عليهم.

(٥-٥): يتفق الطرفان على تخصيص نسبة لاتقل عن ٢٪ من إيرادات البترول للولايات/ الأقاليم المنتجة للنفط حسب الكمية المنتجة في تلك الولايات/ الأقاليم.

(٥-٦): بعد الدفع لحساب تثبيت إيرادات البترول للولايات/ الأقاليم المنتجة للنفط تخصص الخمسون في المائة المتبقية للحكومة القومية وولايات شمال السودان.

كما أشارت الاتفاقية إلى الآتي:

(٥-٧): ينشأ صندوق لأجيال المستقبل عندما يصل الإنتاج القومي للنفط إلى مليوني برميل يومياً (٢ مليون)، ويجوز أن يخفض هذا المعيار الإنتاجي إلى مليون برميل يومياً كجزء من الإجراءات العادية في موازنة الحكومة القومية.

(٥-٨): يتفق الطرفان على أن تكون الصناديق والحسابات الخاصة المشار إليها في هذه الاتفاقية والحسابات المستقبلية في إطار عمليات الموازنة.

- الشاهد من أعلاه أنه أصبحت قسمة عائدات البترول بين الجنوب والشمال مناصفة بعد خصم نصيب الولايات المنتجة (٢٪) ومعلوم أن حكومة السودان قبل ذلك كانت قد وقعت اتفاقية السلام بينها والفصائل المقاتلة في جنوب السودان (أبريل ١٩٩٧)، وكانت قسمة عائدات النفط كالآتي:

٧٥٪ للجنوب، و ٢٥٪ للحكومة الاتحادية، ولكن الاتفاقية ذهبت ريحها، ولم يتم ذلك التقسيم.

أشار د. منصور خالد في صحيفة الرأي العام بتاريخ: ١٥/ ٨/ ٢٠٠٤م وتحت عنوان «بروتوكولات نيفاشا..البدايات والمآلات، المقال الثامن (١-٢) إلى الآتي» إن من بين القضايا التي أشارت جدلاً كبيراً تخصيص ٥٠٪ من صافي إيرادات النفط للجنوب، هذا النص يتعلق أولاً بالبترول المنتج في الجنوب، وكان من رأي الحركة أن يتوصل الطرفان لاتفاق يتم توزيع نسب معينة من صافي إيرادات البترول الذي ينتج في الشمال والجنوب معاً على كل ولايات القطر وإقليمه حسب احتياجاتها الخدمية والتنموية مع الإبقاء على نسبة معينة للحكومة القومية لمجابهة واجباتها الإدارية والأعباء التنموية والخدمية الموكل لها عبر القطر، هذا الاقتراح لم يجد قبولاً من جانب الطرف الحكومي المفاوض».

يواصل د. منصور ويقول:«أن بروتوكولات نيفاشا ليس هو الاتفاق الأول الذي تعهدت فيه الحكومة باقتسام بترول الجنوب مع طرف جنوبي، ففي اتفاقية الخرطوم: ٢١/ ٤/ ١٩٩٧م (اتفاقية السلام من الداخل)، وافقت الحكومة على تخصيص ٧٥٪ من عائدات بترول الجنوب للجنوب، ونذكر أن تلك النسبة ٧٥٪ هي النسبة التي اقترحتها ابتداءً الحركة كنصيب للجنوب، ومن الواضح أن ذلك الرقم لم يجئ من فراغ، ثمة احتمالان، إما أن الذين يدقون الطبول اليوم من بين أنصار النظام ضد من وصفوهم بـ «المتنازلين» لا يستذكرون ما جاء في اتفاقية

الخرطوم، ولهذا من حقهم علينا أن نذكرهم به، وإما أنهم يعرفون أن اتفاق السلام من الداخل كان وعداً كاذباً، أي أنه كان إعادة تدوير لكل وعود الشماليين للجنوب منذ ديسمبر ١٩٥٥م).

كما أشار د. منصور إلى «أن الهدف من نسبة الـ ٥٠٪ الارتقاء بمستوى الجنوب للمستوى الذي عليه ولايات الشمال، كما أن الـ ٥٠٪ للفترة الانتقالية».

_ أما الأستاذ/ محمد على جادين فقد أشار في صحيفة الأيام بتاريخ ٤/ ٣/ ٢٠٠٤م، وتحت عنوان «اتفاقية قسمة الثروة بين الحكومة والحركة الشعبية» إلى «أن التقسيم بالمناصفة سيدفع الجنوب للمطالبة بعائدات بترولية كاملة وسيغذى الاتجاهات الانفصالية في وسطه وداخل الحركة الشعبية نفسها».

- أما باقان أموم القيادي بالحركة الشعبية فقد أشار في صحيفة «الرأي العام» بتاريخ ١٠/ ١/ ٢٠٠٤م إلى «أن تقسيم عائدات النفط بين الحكومة والحركة الشعبية سيدفع الأقاليم للمطالبة بثرواتها، وقد يمتد ذلك إلى المطالبة بنصيبها في المشروعات القومية غير البترولية مثل مشروع الجزيرة، القائمة في مناطقها، حيث ظلت عائداتها تذهب للخزينة العامة وتستفيد منها كل أقاليم البلاد طوال العقود السابقة».

- كما أشار التجمع الوطني الديمقراطي في بيانه حول اتفاقات السلام المنشور في صحيفة الأيام بتاريخ الثلاثاء: ١٠/ ٨/ ٢٠٠٤م، العدد ٧٩٦٧، حول قسمة الثروة إلى الآتي:

«اتفاقية قسمة الثروة تلتزم معايير جغرافية وإقليمية في إعادة تقسيم الثروة (خاصة عائدات النفط) بين الشمال والجنوب، لكنها جاءت في شكل الحساب التجاري والمصلحي، وفي الوقت نفسه تتجاهل ضرورة التخطيط الاقتصادي الاجتماعي ودور الدولة والقطاع العام في أحداث تنمية شاملة ومتوازنة في كل

أقاليم البلاد، والاتفاقية تنطلق من البرنامج الاقتصادي الحكومي الجاري لتنفيذه الآن لتركز ضمنياً على اقتصاد السوق ودور القطاع الخاص والعلاقة مع مؤسسات التمويل الدولية، ومثل هذا النهج لن يساعد في تنمية الجنوب والمناطق المهمشة الأخرى، وإنما سيعمل على توسيع أوضاع التهميش في كافة الأقاليم لمصلحة مراكزها الحضرية وفئاتها الطفيلية والبيروقراطية، ومن المهم هنا ربط إعادة الأعمار والبناء بخطة اقتصادية اجتماعية عامة يضعها مؤتمر اقتصادي قومي، خطة تراعي تنمية قدرات الاقتصاد الوطني بشكل عام والاستجابة لمتطلبات المناطق المتأثرة بالحرب، والأقل نمواً بشكل خاص، وذلك بالاستفادة من كافة الخبرات الوطنية في هذا المجال، ومن دروس تجاربنا في المراحل السابقة بدلاً من ترك هذه المهام للخبرات الأجنبية ومؤسسات التمويل الدولية».

- أما د. التجاني الطيب إبراهيم الخبير بصندوق النقد الدولي فيشير في صحيفة الأيام بتاريخ الإثنين: ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٣م وتحت عنوان «قسمة عائدات البترول بين الاقتصاد والسياسة» إلى أهمية مركزة عائدات البترول للاعتبارات الآتية:

- الحكومة المركزية تستطيع التحكم بقدر أحسن في تقلبات وضبابية أسعاره لأن لها في العادة قاعدة ضريبية أوسع أقل ارتباطا بأسعار النفط من السلطات الولائية أو الإقليمية.

- بإمكان الحكومة المركزية أن تساهم في العدالة الأفقية بإعادة توزيع البترول بين المناطق غنية وفقيرة الموارد، وكمورد غير دائم، فالبترول لايمكن الاعتماد عليه كمصدر عائدات أساسي في المدى الطويل بالنسبة للحكومات الإقليمية، إذ أن تجارب الدول البترولية قد دلت على أن العائدات البترولية أكثر تقلباً من العائدات الكلية، هذا فضلاً عن أنه في معظم الأحيان يكون تقسيم العائدات النفطية نتاج

محاولات الحكومة المركزية إرضاء توجهات انفصالية.

كما أشار الكاتب إلى أضرار قسمة العائد النفطي وما تثيره من جدل وخلل بإدارة الاقتصاد الكلي والانضباط المالي، وأشار إلى أن البديل هو إعطاء عوائد محددة كرسوم الإنتاج مثلا للحكومات الإقليمية، الرسوم المحددة والمرتبطة بالإنتاج بدلاً من الأسعار، قد تكون مستقرة نسبياً، وهي حتماً أجدى وأنفع لمحاربة الأضرار البيئية، وخير مثال لذلك الولايات المتحدة وكندا.

ويخلص الكاتب على ضرورة أن يستمر السودان في مركزة عائدات النفط بشكل كامل، لكن لابد من اتباع هذه المركزة بإجراءين مهمين:

(١) تحديد عائد معقول يضمن للإدارة الإقليمية سيطرة على بعض نسب الضرائب الرئيسية بعد التأكد من وجود إدارة مالية قوية ذات مصداقية وشفافية.

(٢) وضع نظام تحويلي مالي محكم شفافاً مبنى على أسس متساوية ويعطي مستوى مستقراً من موارد التمويل للخدمات العامة، بما في ذلك مشاريع البنيات التحتية – التي تقوم بها الحكومات الإقليمية وفق جدول يحدد أسقيات كل إقليم وأولويات التنمية المطلوبة بين الأقاليم .

- أما المستشار الاقتصادي: سيف الدين حسن صالح فيري في كتابه «البترول السوداني.. قصة كفاح أمة» ضرورة «تقسيم الثروة على أساس قومي وليس على أساس جغرافي ويقترح إنشاء مجلس قومي للبترول السوداني» (رقابة وإدارة عائدات النفط السوداني» (الأيام الأحد: ٥/ ١٠/ ٢٠٠٣م).

• ويبدو من ما أورده د. منصور خالد في المقال المشار إليه أعلاه أن الحركة اتخذت موقفاً سليماً ينطلق من أرضية قومية عندما اقترحت في التفاوض، ضرورة أن يتوصلى الطرفان لاتفاق يتم فيه توزيع نسب معينة من صافي إيرادات البترول السوداني الذي ينتج في الشمال والجنوب معاً على كل ولايات القطر وأقاليمه حسب

احتياجاتها الخدمية والتنموية مع الإبقاء على نسبة معينة للحكومة القومية لمجابهة واجباتها الإدارية والأعباء التنموية والخدمية الموكل لها عبر القطر، ولكن هذا الاقتراح لم يجد قبولاً من جانب الطرف الحكومي المفاوض، وهذا يعني أن الحركة استجابت لاقتراح الحكومة وبدأت بـ ٧٥٪ من عائد البترول للجنوب حتى تم الوصول إلى نسبة الـ ٥٠٪.

إن خطورة الطريقة التي تمت بها قسمة عائدات النفط في الاتفاقية، قد تري فيها بعض الاتجاهات الانفصالية في الجنوب والحركة الشعبية قسمة ضيزى وتطالب بكل بترول الجنوب، وبالتالي تغذي النعرات الانفصالية ليس في الجنوب فحسب، بل في بقية أقاليم السودان، كما أن هناك خللاً في طريقة التوزيع بالمناصفة والتي قد لاتراعي الاحتياجات الفعلية للتنمية في الجنوب، كما أشار اليجا ملوك مدير بنك السودان في الجنوب في مقابلة معه في صحيفة الأيام بتاريخ ٩/ ٥/ ٢٠٠٥م إلى أن «الـ ٥٠٪ من عائدات البترول تبدو بسيطة وغير كافية بالنسبة للجنوب، إذا وضعنا عملية التنمية وإعادة الإعمار في الحسبان وهي تشكل تحدياً كبيراً لحكومة الجنوب، والمواطنون في الجنوب بطبيعة الحال فقراء ومساكين». وهم يحتاجون لدعم كبير، ابتداءً من تشييد المدارس للتعليم، والمستشفيات للعلاج، وحفر آبار المياه، بالإضافة لتوفير القوت والغذاء والذي سيتم بجلب الذرة من القضارف وحتى أقاصي الجنوب».

عامل آخر لابد أن نضعه في الاعتبار وهو التقلبات في أسعار النفط، هذا إضافة على أن الاتفاقية لم تحدد نسبة من عائدات البترول للمحافظة على البيئة في الجنوب وطبيعته الخلابة وما تزخر بها من ثروات طبيعية وسياحية، ولقد أشارت الدكتورة آن تبتو أحد القيادات النسوية في الحركة الشعبية في مقابلة معها في صحيفة الأيام بتاريخ الاثنين ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٥م، العدد ٨٢٠١ إلى البترول والأخطار البيئية:

أشارت د. آن إلى استخراج البترول في الجنوب قد أفرز عدة مشاكل بسبب عدم دراسة الأثر البيئي على المنطقة باعتبار أن تسرب بعض الكميات من البترول يدمر البيئة ويؤثر على حياة الإنسان والحيوان، بالإضافة إلى الغاز الذي يحرق فيلوث الهواء، وقالت: تخوفي أن تكون هناك حقول بترول بالغرب من النيل أو منطقة المستنقعات؛ لأن البترول سلعة نافدة، قد تنفذ بعد (١٠) أو (١٥) سنة، بعد أن تدمر البيئة، لذلك يجب عمل معالجات سريعة يصرف عليها من عائدات البترول، بالإضافة إلى مسألة تأهيل البيئة ، وهذه في اعتقادي نقطة هامة أشارت لها الدكتورة آن.

وهناك أيضاً مشكلة النازحين الذي هجروا مناطقهم بسبب التنقيب عن البترول وضرورة تعويضهم، أشار د. جون قرنق في لقاء معه نشر في صحيفة الأيام بتاريخ: ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٥م العدد ٨٢٠٣، إلى أنه أثناء الحرب حديث نتهاكات واسعة لحقوق الإنسان في إقليم أعالي النيل حيث أن شركات النفط مثل تلسمان الكندية مع الحكومة السودانية قامتا بترحيل أكثر من مائتي ألف مواطن من أعالي النيل قسرا، إلى جانب قتل المئات بغرض النفط، كما تمت حماية حقول النفط بنصف الجيش الحكومي، وتسليح مجموعات كبيرة .

كما أشارت أيضا د. آن إلى أن النازحين الذي هجروا مناطقهم بسبب التنقيب عن البترول سوف يتم تعويضهم عبر تمويل الزراعة وتربية الأبقار (الأيام: ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٥م).

وصفوة القول إن قسمة عائدات النفط كما وردت في اتفاقات نيفاشا، قد تؤدي لمزيد من النزاع والتي قد يرى فيها بعض الجنوبيين قسمة ضيزى والمطالبة الكاملة بعائدات النفط وتكريس الانفصال، هذا فضلاً عن أنها لم تربط إعادة الإعمار بخطة قومية تعطي الاعتبار للمناطق المتأثرة بالحرب والأقل نمواً ، هذا فضلا عن ضرورة

محاربة الأضرار البيئية التي قد تنجم عن الاستثمارات في النفط في المنطقة، هذا فضلا عن ضرورة تحويل عائدات النفط إلى التنمية والاستقرار وإعادة إعمار الجنوب ودعم الزراعة والتعليم والصحة والصناعة وعمل البنيات التحتية (طرق، سكك حديد،...)، هذا هو الطريق للتطور والذي يمنع إعادة إنتاج الأزمة والنزاع من جديد.

البترول والصراع حول قضية أبيى :

أشرنا سابقا إلى أن من لعنة البترول أنه يزيد نيران الصراعات الإقليمية حول عائداته ولقد وضح ذلك جليا في الصراع الأخير الذي برز بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك حول خريطة مفوضية الحدود التي أدخلت فيها كل مناطق آبار البترول مثل حقول هجليج ودفرا والميرم وبحيرة كيلك ومنطقة ناما الزراعية كي تكون جزءا من بحر الغزال مما ألهب الصراع وعارض المسيرية ما توصل إليه التقرير .

والواقع أن قضية أبيى كانت حجرة عثرة في التوصل إلى اتفاق سلام بين طرفي التفاوض في نيفاشا ، وعندها قدم السناتور دانفورث إلى طرفي التفاوض مقترحا بعنوان (مبادئ الاتفاق بين الحكومة والحركة الشعبية بشأن أبيى بتاريخ ١٩ – ٣ – ٢٠٠٤ م) ، قبل الطرفان إعلان المبادئ أساسا لحل النزاع .

• أشار إعلان المبادئ إلى أن أبيى هي جسر بين الشمال والجنوب يربط شعب السودان ، وعرّف المنطقة علي أنها منطقة مشيخات دينكا نقوك التسعة التي حولت إلى كردفان في عام ١٩٠٥ . كما احتفظ إعلان المبادئ للمسيرية وغيرها من القبائل الرعوية بحقوقهم التقليدية برعي ماشيتهم والتحرك عبر منطقة أبيى (١ – ١ – ١ ، ١ – ١ – ٢ ، ١ – ١ – ٣) .

كما أشار إعلان المبادئ تحت عنوان الفترة الانتقالية إلى أنه عند توقيع اتفاقية السلام تمنح أبيى وضعا خاصا كما يلي :

١ – ٢ – ١ : يكون سكان أبيى مواطنين لكل من غرب كردفان وبحر الغزال مع تمثيلهم في الأجهزة التشريعية لكلا الولايتين .

١ – ٢ – ٢ : تدار أبيى بوساطة مجلس تنفيذي محلي ينتخبه سكان أبيى ، وإلى انتخاب المجلس التنفيذي تعين الرئاسة أعضاء أول مجلس .

١ – ٢ – ٣ : تقسم صافي عائدات البترول إلى ستة أقسام خلال الفترة الانتقالية : الحكومة القومية (٥٠ ٪) ، حكومة جنوب السودان (٤٢ ٪) ، بحر الغزال (٢ ٪) ، غرب كردفان (٢ ٪) ، محليا مع دينكا نقوك (٢ ٪) ومحليا مع المسيرية (٢ ٪) .

وفي نهاية الفترة الانتقالية ، وبالتزامن مع الاستفتاء في جنوب السودان يدلي أهالي أبيى بأصواتهم بصورة منفصلة ، ويعطي المقترح الذي يتم التصويت عليه بصورة منفصلة أهالي أبيى الخيارين التاليين بصرف النظر عن نتيجة استفتاء الجنوب :

أ – أن تحتفظ أبيى بوضعها الإداري الخاص في الشمال .

ب – أن تكون أبيى جزءا من بحر الغزال .

كما أشار إعلان المبادئ إلى أن الخط بين الشمال والجنوب الموروث منذ الأول من يناير ١٩٥٦ غير قابل للتعديل إلا كما اتفق عليه أعلاه .

كما أشار إعلان المبادئ إلى الهيكل الإداري ، بأنه عند توقيع اتفاقية السلام تمنح المنطقة وضعا إداريا خاصا تحت رعاية رئاسة الجمهورية ، كما يدير منطقة أبيى مجلس تنفيذي محلي ينتخبه أهالي أبيى ، وإلى حين انتخاب المجلس التنفيذي تعين رئاسة الجمهورية أعضاء المجلس الأول .

وحول تحديد الحدود الجغرافية ، أشار إعلان المبادئ إلى أن رئاسة الجمهورية تنشئ مفوضية حدود أبيى لتحديد وترسيم منطقة مشيخات دينكا نقوك التسع التي

حولت إلى كردفان سنة ١٩٠٥م ، والمشار إليها هنا كمنطقة أبيى ، كما تحدد الرئاسة تكوين مفوضية حدود أبيى والإطار الزمني المتاح لها ، غير أن اللجنة ستضم ، من بين ما تضم خبراء وممثلين عن المجتمعات المحلية والإدارة المحلية ، تنهي اللجنة أعمالها خلال فترة السنتين الأوليين للفترة الانتقالية ، كما تقدم مفوضية أبيى تقريرها النهائي للرئاسة حال الفراغ منه ، وبعد عرض التقرير النهائي عليها تقوم الرئاسة باتخاذ الإجراءات اللازمة مباشرة لإدخال الوضع الإداري الخاص لمنطقة أبيى حيز التنفيذ (٥ – ١ ، ٥ – ٢ ، ٥ – ٣) .

الشاهد مما سبق عرضه من إعلان المبادئ أن الإعلان احتفظ للمسيرية وغيرهم بحقوقهم التقليدية في حركة الرعي ولكن تدخل عامل آخر هو البترول الذي زاد من حدة الصراع حول الثروة في المنطقة . فبينما ترى الحكومة في الشمال أن منطقة هجليج جزء من الشمال ، ترى الحركة الشعبية إنها جزء من الجنوب مما يترتب عليه صراعات حدودية ربما تعصف باتفاقية السلام بين الحكومة والحركة الشعبية كما أشار تقرير مركز الأزمات رقم ٩٦ ، بتاريخ ٢٥ – ٧ – ٢٠٠٥ . وبمعنى آخر إن الصراع حول مناطق البترول ربما يؤدي إلى فشل اتفاقية السلام وتندلع نيران الحرب مجددا . وبالتالي فإن الصراع حول أبيي سيكون نموذجا لما يمكن أن يؤدى لانهيار السلام إذا لم يُعالج بالحكمة واتساع الصدور . كما نتفق مع ما أشار إليه الأستاذ / محجوب محمد صالح في عموده (أصوات وأصداء) في صحيفة الأيام : بتاريخ : ٢٥ – ٧ – ٢٠٠٥ ، ٢٦ – ٧ – ٢٠٠٥ م ، عندما أشار إلى عامل البترول باعتباره لب الصراع بين المسيرية والدينكا والذي نشب بعد تقرير لجنة ترسيم الحدود يقول محجوب (لابد أن نعترف أن قضية أبيي لم تعد قضية نزاع بين المسيرية والدينكا فحسب ، فهذا نزاع هو الأسهل؛ لأن الاتفاقية اعترفت بحقوق الرعي للمسيرية في كل المنطقة وذلك بموافقة الطرفين ، لكن الإشكال الأكبر يأتي نتيجة لوجود البترول في المنطقة مما يحيل النزاع من نزاع قبلي محدود

للنزاع حول الثروة بين الشمال والجنوب ، وقد زادت النار اشتعالا عندما اعتبرت منطقة (هجليج) ضمن حدود منطقة الدينكا في أبيي في وقت اعترفت فيه بفشلها في معرفة حدود المنطقة التى ضمت كردفان عام ١٩٠٥ م ، وهذا هو لب الموضوع

يواصل الأستاذ محجوب ويقول : (أما قضية النفط فلها أبعادها الكثيرة الداخلية والخارجية ، فعلى الصعيد الخارجى فهى مرشحة لإثارة منافسات فى محيط الدول الكبرى خاصة وتلك الإستراتيجيات تتزاحم الآن فى غرب أفريقيا ، وهنالك معالم تحالف فرنسى صيني يوشك أن يظهر في تشاد وأفريقيا الوسطى ، وستكون له انعكاساته المحلية ، أما علي الصعيد الداخلي فهناك أعمال استكشاف كثيرة تدور فى المنطقة سواء في بحر الغزال أو دار فور أو كردفان ، وقد يشهد المستقبل القريب تفجر كميات من النفط في مناطق أخرى يجعل نفط أبيي قطرة فى بحر) .

ويختتم محجوب بقوله : (لكل هذه الأسباب لانرى سببا لاستعجال حسم قضية أبيي اليوم ، والاتفاقية نفسها لا تتوقع وصول تقرير المفوضية قبل عام ٢٠٠٧م، فلماذا العجلة في إثارة المشكلة ، ولماذا لايعاد التقرير للمفوضية ويطلب منها مواصلة السعى للحصول على المزيد من الوثائق التى فشلت باعترافها فى الوصول إليها الآن ؟ لماذا لاتعطي نفسها المزيد من الوقت لدراسة الأمر على فترة الانتظار تساهم في خلق واقع جديد يكون أقدر على الإسهام في حل الإشكالية ، وعلى الوصول لحل مقبول لكافة الأطراف فى هذا النزاع المحدود ؟) .